الأمم المتحدة
S/2018/903



Distr.: General
10 October 2018
Arabic
Original: English

الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٣٣ من قرار مجلس الأمن ٢٣٨٣ (٢٠١٧) الذي طلب فيه المجلس إلي تقديم تقرير سنوي عن الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال.

٢ – ويغطي هذا التقرير، الذي يُقدَّم عقب تقديم تقريري السنوي السابق عن الحالة (S/2017/859)، التطورات الرئيسية التي حدثت منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويستند إلى المعلومات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة البحرية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالإضافة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

ثانيا – التطورات الرئيسية والاتجاهات السائدة والاعتبارات في ما يتعلق بالقرصنة قبالة سواحل الصومال

ألف – التطورات الرئيسية والاتجاهات السائدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تَواصَل بذل جهود كبيرة من أجل التقليل إلى أدنى حد من أعمال القرصنة في الصومال، بفضل الإنجازات المشتركة التي حققها المجتمع الدولي من خلال فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال؛ والمساهمات المستمرة لفرادى الدول الأعضاء (انظر المرفق الأول)؛ وتدابير الإنفاذ المستمرة التي تطبقها القوات البحرية الدولية؛ وعمل بعثة الأمم المتحدة



111018 111018 18-16521 (A)


لتقديم المساعدة إلى الصومال بالتعاون مع عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة وغير تابعة للأمم المتحدة من أجل تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون داخل الصومال. وأدت هذه التدابير، إلى جانب مراعاة *أفضل الممارسات الإدارية* من جانب جميع السفن، إلى دعم الجهود المبذولة للحد من عدد حوادث القرصنة عموما (انظر المرفق الثاني). ولا تزال أنشطة القرصنة التي وقعت منذ تقريري الأخير تدلّ على الأسباب الجذرية التي لا تزال تحتاج إلى معالجة تامة.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت خمس حوادث قرصنة خطيرة في المياه الإقليمية في الساحل الصومالي وفي حوض الصومال وخليج عدن، شملت السفينة *Sameer* (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر)، والسفينة *Ever Dynamic* (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر)، والسفينة *Galerna III* (١٦ تشرين الثاني/نوفمبر)، والسفينة *Leopard Sun* (٢٢ شباط/فبراير)، والسفينة *Kriti Spirit* (٣١ آذار/مارس). ولم ينجح القراصنة في اختطاف أي سفينة للحصول على فدية ولا في أخذ أي رهائن. وتَبيّن أن الحادثة البحرية المتعلقة بالسفينة *Alpha Kirawira* (٢٢ تموز/يوليه) نُفذت من جانب حركة الشباب ولا تشكل عمل قرصنة، مما يدل على الطابع السريع التغير الذي يتسم به حيز الأمن البحري في الصومال.

٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، فشلت محاولات الهجوم على السفينتين *Ever Dynamic* و *Galerna III* بعد تبادل إطلاق النار مع أفراد أمن مسلحين متعاقد عليهم مع شركات خاصة كانوا على متنيهما. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت القوات البحرية الإيطالية طائرة مروحية من طراز SH-90 من على متن سفينتها *Virginio Fasan* تمكنت من تحديد موقع جماعة القرصنة[1] المسؤولة. وأدى ذلك إلى إلقاء القبض على ستة أشخاص مشتبه بهم نُقلوا مباشرة إلى المركز الإقليمي لتجميع المعلومات الاستخبارية وإنفاذ القانون من أجل السلامة والأمن في البحر (مركز سيشيل للملاحقة القضائية لجرائم القرصنة) بانتظار محاكمتهم.

٦ - وتدل هجمات القرصنة المتواصلة على أن الظروف الأساسية الكامنة وراء القرصنة لم تتغير بعد، وأن شبكات القرصنة لا تزال نشطة إلى حد كبير. ولا تزال أربع جماعات قرصنة على استعداد لاستئناف الهجمات ما إن تسنح لها الفرصة للقيام بذلك. ولا تزال هذه الجماعات انتهازية، نظرا للسهولة النسبية في تَزوُّد أفرادها بالأسلحة والزوارق. وفي عام ٢٠١٧ نُفذت عدة محاولات قرصنة على السفن أثناء فترة الرياح الموسمية التي عادت ما تكون فترة هادئة. وفي عام ٢٠١٨، اتّسع نطاق المنطقة الشديدة الخطورة، مما يشير إلى قدرة القراصنة على شن هجمات بعيدة قدر الإمكان في المحيط الهندي لضمان نجاح عمليات الاختطاف وإلى نيّتهم القيام بذلك. وكانت الحوادث الأخيرة جديرة بالملاحظة حيث أن المهاجمين لم يردعهم الفشل الذي واجهوه في محاولتهم الأولى وسرعان ما نفذوا بعد ذلك محاولة ثانية في المنطقة نفسها، مما يدل على تصميمهم على تحقيق أهدافهم والتزامهم بذلك.

٧ - وفي العديد من هذه الحوادث، كان القراصنة على وشك النجاح في اختطاف السفن. وتشكل هذه المحاولات تذكيرا بأن القرصنة قد قُمعت ولكن لم يتم القضاء عليها. ويُبرز عدم تحقيق النجاح في عام ٢٠١٨ أن التدابير التي وضعها هذا القطاع لا تزال تفي بالغرض، ولكن فقط إذا طُبّقت بشكل كامل. وجميع السفن مدعوة بشدة إلى التقيد بالإصدار الخامس من *أفضل الممارسات الإدارية*، الصادر

---

(١) جماعة القرصنة هي مجموعة ينظمها أعضاؤها للاضطلاع بأعمال القرصنة والنهب في البحر، ويكون ذلك عادة في حيز بحري جغرافي محدد.

في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وإلى المحافظة على سرعة عالية بينما هي تعبر المنطقة الشديدة الخطورة. ومن المرجح أن تستمر الشبكات الإجرامية الكامنة وراء القرصنة في السعي إلى تحقيق أهداف انتهازية. ويجب أن تواصل دول العلَم رصد الخطر الذي يحدق بالسفن التي ترفع علمها، وأن تحدد المستويات الأمنية المناسبة وفقا للمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود أفراد أمن مسلحين متعاقد عليهم مع شركات خاصة والقوات البحرية الدولية في المنطقة يشكل أمرا بالغ الأهمية لمسألة الردع.

٨ - وأشارت منظمة محيطات بلا قرصنة في تقريرها المعنون ''حالة القرصنة البحرية في عام ٢٠١٧: تقدير التكلفة الاقتصادية والبشرية'' إلى وقوع ما مجموعه ٥٤ حادثا في منطقة غرب المحيط الهندي في عام ٢٠١٧. ويدل هذا على زيادة نسبتها ١٠٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. كذلك ارتفع عدد الملاحين المتأثرين من جراء حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر من ٥٤٥ في عام ٢٠١٦ إلى ١ ١٠٢ في عام ٢٠١٧. وتبلغ التكلفة الاقتصادية للقرصنة في المنطقة البحرية لشرق أفريقيا ١,٤ بليون دولار، كما أن القرصنة تؤدي أيضا إلى ارتفاع أقساط التأمين بالنسبة لجميع السفن التجارية التي تمر قبالة سواحل الصومال، إلى جانب فرض أقساط تأمين إضافية، بما في ذلك للمرور في المناطق المعرضة لخطر الحرب (٤١,٦ مليون دولار)؛ والتأمين المتعلق بالاختطاف والفدية (٩ ملايين دولار)، وزيادة أقساط التأمين على البضائع (التكلفة التقديرية غير متاحة) التي قد يتحملها المستهلكون. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٨، فإن الآثار غير المباشرة الناجمة عن الحرب في اليمن رفعت عدد الحوادث التي تقع قبالة سواحل اليمن، مما أثّر على خطوط الملاحة الرئيسية بين اليمن والصومال.

٩ - وأشارت مؤسسة مستقبل الأرض الواحدة في تقريرها المعنون ''البحار المستقرة: المياه الصومالية'' الصادر في عام ٢٠١٧ إلى تزايد التعقيد الذي تشهده المنطقة حيث تتداخل مسائل متقاطعة متعددة الجوانب بما في ذلك صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والعنف على السواحل، والاتجار بالبشر لتتولد عنها بيئة بحرية فريدة غير آمنة في المياه الصومالية. وقد حوّلت النزاعات الإقليمية مسارات تدفقات الهجرة البشرية، فسرّعت بشكل أكبر عملية تهريب الأشخاص المتجر بهم والأسلحة المتجر بها في جميع أنحاء خليج عدن. وجاء في التقرير أن الفقر وعدم توافر فرص العمل وعدم توافر الأسواق وسوء إدارة مصائد الأسماك تشكل عوامل ساهمت في إعادة ظهور القرصنة في الصومال في عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، تنحو القرصنة إلى مفاقمة التوترات الكامنة، وزيادة عدم الاستقرار السياسي، وتقويض الأمن الوطني كما أنها تؤدي في الوقت نفسه إلى التقليل من الفرص الاقتصادية المشروعة، في بلد يكافح أصلا للتصدي للفساد والإرهاب. كما أن سوء الحوكمة وضعف الأوضاع الاقتصادية في الصومال أسهما في ظهور جهات فاعلة عنيفة من غير الدول، مثل حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، زادت من تقويض نظم الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي في القرن الأفريقي. ويصب انعدام الأمن البحري في مصلحة هذه الجهات الفاعلة من غير الدول، مما يخلق ويديم دورة تضعف الحوكمة على السواحل.

١٠ - وخلصت القوات البحرية المشتركة والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، في تقييمهما للخطر المسموح بنشره في هذا القطاع[٢] المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، إلى أن شبكات القرصنة تحقق، على ما يبدو،

(٢) أعدته القوات البحرية المشتركة والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي ليسترشد به المشاركون في مؤتمر آلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات.

أهدافها المالية عن طريق الاضطلاع بأنشطة أقل خطورة مثل تهريب الأشخاص والمخدرات والأسلحة والفحم. ولاحظ التقييم أيضا أنه، في ما يتعلق بوقوع حوادث بحرية كبرى أخرى في ممر العبور البحري الآمن – منطقة البحر الأحمر، تم تنفيذ أربع محاولات تُعزى إلى قيام المتمردين الحوثيين بإطلاق صواريخ طويلة المدى على السفن التي ترفع العلم السعودي قبالة سواحل اليمن، الأمر الذي يمكن أن يشكل خطرا أكبر على استقرار المنطقة. وقد تجد سفن الصيد واليخوت التي تبحر على مسافة قريبة جدا من السواحل الصومالية أو اليمنية نفسها عالقة في هجمات يحاول القراصنة الصوماليون أو المتمردون الحوثيون شنها على السفن التجارية.

١١ – وتوضح مجموعة التهديدات في المنطقة ضرورة الأخذ بنهج شامل إزاء الأمن البحري، وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي في تأمين السيادة البحرية للصومال وقمع القرصنة وغيرها من التهديدات الناشئة من الصومال. ويكمن الحل الطويل الأمد لمكافحة القرصنة في إنشاء منطقة بحرية آمنة قبالة سواحل الصومال – تمتد من ”صوماليلاند“ في منطقة القرن الأفريقي وصولا إلى الحدود مع كينيا. بيد أن الجهود المبذولة تحقيقا لهذه الغاية كثيرا ما يعوقها التردد السياسي داخل حكومة الصومال الاتحادية ونقص التمويل المرصود للأمن البحري الصومالي، وتعذر الوصول إلى أجزاء رئيسية من الساحل الصومالي، والحاجة إلى الأخذ بنهج كلي يتعامل مع التهديدات البحرية باعتبارها تهديدات مصاحبة للشواغل الأمنية البرية. وطالما ظلت هذه الظروف الخارجية والداخلية قائمة، فإن خطر وقوع المزيد من أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن سيظل قائما.

ثالثا – تطور جهود مكافحة القرصنة في الصومال

ألف – الأطر القانونية والسياساتية الوطنية

١٢ – تعمل حكومة الصومال الاتحادية على وضع إطار للسياسات يتعلق بخفر السواحل الصومالي، بمساعدة تقنية من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، في إطار الاستراتيجية الصومالية للأمن البحري والموارد البحرية (٢٠١٣). وتشرف على هذه العملية لجنة تنسيق الأمن البحري الصومالي، التي تعمل الآن في إطار مكتب نائب رئيس الوزراء، بدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في إطار برنامجها الإقليمي للأمن البحري. وتشكل لجنة تنسيق الأمن البحري الصومالي هيئة مشتركة لصنع القرار تتضمن ممثلين عن حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، وتعقد اجتماعاتها بدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وشركاء دوليين آخرين. وهي تهدف إلى تعزيز التشريعات البحرية الوطنية عن طريق تنسيق بناء القدرات البحرية على الصعيد التقني في المجالات ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك الأمن الساحلي والبحري، وإدارة مصائد الأسماك، والتجارة الدولية والجمارك.

١٣ – وعقدت حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء و ”صوماليلاند“ اجتماعا للجنة تنسيق الأمن البحري مع الشركاء الدوليين في نيروبي يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ بعد توقف دام سنة كاملة. وقدمت الولايات الأعضاء الاتحادية و ”صوماليلاند“ إحاطة للمشاركين بشأن المشاريع الحالية والاحتياجات من القدرات في مناطقها. واتُفق على ضرورة تقديم إيضاحات بشأن احتياجات الصومال والقدرة على تمويل ودعم الشرطة البحرية والقدرات البحرية. واتُفق على أنه ينبغي تحديد إيقاع

مناسب للتفاعل بين اللجنة الوطنية للتنسيق البحري العاملة في إطار حكومة الصومال الاتحادية ولجنة تنسيق الأمن البحري الوطني. وحث المشاركون مجلس الأمن الوطني على الاتفاق على تحديد أدوار ومسؤوليات القوات البحرية الصومالية بحلول آب/أغسطس ٢٠١٨، على النحو المنصوص عليه في الخطة الانتقالية[٣]، ودعوا إلى زيادة التعاون في مجال تعزيز الأمن البحري للصومال باعتباره أولوية رئيسية لكل من حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء.

١٤ - وبمساعدة تقنية ومالية من المنظمة البحرية الدولية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تعمل حكومة الصومال الاتحادية أيضا على تنقيح قانونها البحري (١٩٥٩)، وإنشاء جهاز للإدارة البحرية تابع لوزارة الموانئ والنقل البحري. وقد وُضع القانون البحري المنقح بصيغته النهائية لترجمته في عام ٢٠١٨. وسيمكّن إنشاء جهاز الإدارة البحرية حكومةَ الصومال الاتحادية من الاضطلاع بمسؤولياتها البحرية كدولة عَلَم ودولة ميناء ودولة ساحلية[٤]. وعقب الاجتماع المذكور أعلاه، بدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتحت إشراف اللجنة الوطنية للتنسيق البحري، التزمت حكومة الصومال الاتحادية بتحديث المعلومات المتعلقة بممارساتها وإجراءاتها وقوانينها الحالية المتعلقة بالموانئ والأعلام والمناطق الساحلية[٥]؛ وتوقيع الصكوك الدولية ذات الصلة وآليات التنسيق الإقليمية القائمة أو التصديق عليها؛ ووضع خطة عمل وطنية لإدارة الموانئ والموارد الطبيعية الواقعة قبالة سواحل الصومال. وثمة اهتمام متزايد من جانب القطاع الخاص، بما في ذلك قطاع النفط والغاز، في تطوير الهياكل الأساسية لموانئ البلد والاستثمار الدولي المحتمل لدعم هذه الجهود.

باء - بناء القدرات

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة الصومال الاتحادية والإدارات الإقليمية بناء قدراتها الأمنية البحرية، بمساعدة من الشركاء الدوليين والصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال. وبالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نفذت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تقييما للتأهب العملياتي في مجال الأمن البحري في نهاية عام ٢٠١٧، لتقييم حالة الأمن البحري في الصومال، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بالقدرات والتشريعات والمعدات والأفراد وحالة التدريب في كل ولاية من الولايات الاتحادية الأعضاء و ”صوماليلاند“. وهذه الوثيقة تشكل الوثيقة المرجعية لإحراز تقدم على صعيد مبادرات بناء القدرات.

---

(٣) وضعت حكومة الصومال الاتحادية خطة لنقل المسؤوليات الأمنية في أوائل عام ٢٠١٨ من خلال عملية شاملة حُددت في إطارها المبادئ التوجيهية الاستراتيجية اللازمة من أجل تيسير التخطيط المفصّل المتعلق بالأمن الوطني في السنوات المقبلة، التي يسعى البلد خلالها إلى رسم مساره نحو تولي المسؤولية الكاملة عن استقراره. والخطة الانتقالية مكمِّلة للخطة الإنمائية الوطنية للصومال.

(٤) دولة العَلَم هي دولة يتم فيها تسجيل السفينة أو الترخيص لها والتي تعمل هذه السفينة بموجب قوانينها الوطنية. ودولة الميناء هي دولة تملك الولاية القضائية المتفق عليها دوليا لتفتيش السفن الأجنبية التي تعمل خارج نطاق الموانئ الوطنية للتحقق من الامتثال لمتطلبات الاتفاقيات الدولية. والدولة الساحلية هي دولة لها سواحل وهي مسؤولة عن مياه إقليمية أو بحر إقليمي، على النحو الذي حددته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حتى ١٢ ميلاً بحرياً.

(٥) الصومال عضو في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

١٦ - واضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال بدور هام في وضع خطة لبناء القدرات من أجل تدريب خفر السواحل الصومالي ووحدات الشرطة البحرية المتعلقة بها في إطار الخطة الانتقالية، وكذلك في وضع ورقة خيارات لحكومة الصومال الاتحادية لإدماج قوات الأمن البحري القائمة ضمن خفر السواحل الصومالي أو وحدات الشرطة البحرية المتعلقة بها، على النحو المتفق عليه في هيكل الأمن الوطني والشق ٢-ب المتصل بالشؤون البحرية في إطار النهج الشامل إزاء الأمن. وبغية تيسير التوصل إلى قرار سياسي بشأن تحديد أدوار ومسؤوليات قوات الأمن البحرية الصومالية المقترحة، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال بوضع ورقة غير رسمية تتعلق بخيارات محددة في مجال الأمن البحري، شجعت على إجراء مناقشة بشأن إنشاء قطاع للأمن البحري في الصومال فيما بين الأطراف الفاعلة الصومالية والبلدان الشريكة والمنظمات الدولية. وأدى ذلك إلى إبرام اتفاق لإنشاء خفر سواحل اتحادي من شأنه أن يعمل مع وحدات الشرطة البحرية التابعة للولايات الاتحادية الأعضاء.

١٧ - ويشكّل إنشاء خفر السواحل الاتحادي هدفا ضروريا من أجل القيام على الوجه المطلوب بالتصدي للقرصنة وغيرها من الجرائم البحرية. وقام البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدعم تنفيذ أعمال الشرطة البحرية في الموانئ الصومالية الرئيسية في بربره وبوصاصو ومقديشو، وثمة أنشطة أخرى من المقرر تنفيذها في هوبيو وكيسمايو. ولا يزال البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية يعمل على تطوير قدرات خفر السواحل في جميع أنحاء الصومال بالتعاون مع حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء وبعثة الأمم المتحدة والشركاء المانحين. وتكتسي تلبية هذه الاحتياجات الطويلة الأمد، التي حددتها الاستراتيجية الصومالية للأمن البحري والموارد البحرية، أهمية بالغة نظرا إلى أن نسبة ٥٠ في المائة من حدود الصومال هي حدود بحرية وتقع في منطقة جغرافية استراتيجية ذات أهمية دولية، كما أنها غنية بالموارد الطبيعية المتنوعة.

١٨ - كما واصل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية تقديم التدريب والتوجيه المتعدد السنوات لسلطات إنفاذ القانون البحري الصومالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووسع نطاق هذا الدعم الذي كان يقتصر على وحدة الشرطة البحرية في مقديشو، وميناء بوصاصو، ووحدة الشرطة البحرية، وخفر سواحل ''صوماليلاند''، ليشمل خفر السواحل لغالمودوغ في هوبيو. وتم تمويل التدريب من جانب الاتحاد الأوروبي وإيطاليا والدانمرك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا واليابان والصندوق الاستئماني. وعُقدت دورتان تدريبيتان للشرطة البحرية لفائدة ٣٠ عنصرا (من بينهم ٩ نساء) من خفر السواحل لغالمودوغ في مبنى مقر وحدة شرطة الميناء والشرطة البحرية في بوصاصو الذي شيده مكتب المخدرات والجريمة، وفي المياه المحيطة ببوصاصو. وركز التدريب على إنفاذ القانون البحري، وفن الملاحة البحرية، والاتصالات، وصيانة المحركات وإصلاحها، وحصل الضباط المشاركون في التمرين على أزياء رسمية ومعدات للسلامة البحرية.

١٩ - وفي بونتلاند، اعترضت شرطة ميناء بوصاصو عدة سفن السنة الماضية، وألقت القبض على الضالعين في عمليات تهريب الأشخاص والأسلحة، إلى جانب سفن الصيد غير المشروع. وفي ''صوماليلاند''، قامت دوائر خفر السواحل وأجهزة الأمن البحرية باستكمال عملياتها البحرية لتعكس التهديدات البحرية المستجدة بخلاف القرصنة. وفي هوبيو، وهي بلدة ساحلية في منطقة

غالمودوغ، ساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الولايات الاتحادية الأعضاء في إنشاء دوائر لخفر السواحل من أجل تسيير دوريات في المياه الواسعة النطاق الممتدة من حدودها مع بونتلاند وصولا إلى حوض الصومال. وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ وافق برلمان ''صوماليلاند'' على مشروع قانون خفر السواحل. وتواصل سلطات إنفاذ القانون البحري في ''صوماليلاند'' وبونتلاند وغيرها من المناطق الساحلية في الصومال تطوير قطاعي الأمن البحري والعدالة لديها، بمساعدة من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات البحرية في الصومال.

٢٠ - واستمر تنفيد برنامج التدريب والتوجيه في بوصاصو، خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، مما مكّن وحدة شرطة الميناء والشرطة البحرية في بوصاصو من اكتساب القدرة على القيام بالعديد من أعمال الخفارة البحرية المعقدة وتنفيذ أنشطة اعتراض الزوارق المشتبه في ارتكابها لجرائم بحرية. وأسهمت الزوارق الجديدة التي قام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشرائها وتمويلها في تحسين قدرات ميناء بوصاصو ووحدة الشرطة البحرية في مجال البحث والإنقاذ، وذلك عن طريق تمكين رؤساء الملاحين من تلقي تدريب بشأن مختلف أرصفة زوارق الدوريات ومن التعرّف على الشروط اللازم توافرها بموجب مبادئ الهندسة الملاحية في السفن المختلفة. ووسّعت الزوارق نطاق عمليات وحدة شرطة الميناء والشرطة البحرية في بوصاصو، مما مكّنها من إجراء عمليات متعمدة وسريعة الاستجابة بسرعة أكبر وعلى مسافات أبعد من بوصاصو. وفي إطار مبادرة الاتصالات البحرية، التي يشترك في تنفيذها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة محيطات بلا قرصنة، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، تم استحداث غرف عمليات في مقر وحدة شرطة الميناء والشرطة البحرية في بوصاصو، وتم لاحقا تدريب موظفي العمليات.

٢١ - وفي مقديشو، شارك مدرّبون في الشؤون البحرية والهندسية تابعون لمكتب المخدرات والجريمة في عمليات التدريب والتوجيه في إطار عدة مشاريع. وتم تقديم التدريب في مجال الزيارة والإنزال والتفتيش والاحتجاز لما عدده ٣٠ من عناصر الوحدة (من بينهم ٨ نساء) في أواخر عام ٢٠١٧، بينما انصب التركيز في أوائل عام ٢٠١٨ على أعمال الصيانة والتصليح لعدة قوارب كانت قد أصبحت غير صالحة للاستعمال. وخلال تلك الفترة، أجريت استقصاءات بشأن جميع زوارق وحدة الشرطة البحرية في مقديشو، وتم إصلاح أربعة قوارب كانت قد أصبحت غير صالحة للاستعمال. وقد تحقق ذلك بفضل التدريب أثناء العمل الذي تلقاه ثلاثة عناصر من الوحدة ساعدوا في جميع أعمال الصيانة والإصلاح، ووضعوا الأساس اللازم لإنشاء إدارة هندسية داخل الوحدة في عام ٢٠١٩. وأجري تقييم للاحتياجات التدريبية قبل تنفيذ مشروع الاتحاد الأوروبي لتدريب أفراد الوحدة. وبدأ المشروع في آب/أغسطس ٢٠١٨ بإجراء دورة تدريبية في مجال العمل في طواقم السفن لفائدة ٢٠ من أفراد وحدة الشرطة البحرية، ومن المتوقع أن يستمر هذا المشروع حتى عام ٢٠١٩.

٢٢ - وفي بربره، أجرى مكتب المخدرات والجريمة تدريبا في مجال الزيارة والإنزال والتفتيش والاحتجاز لفائدة ١٢ من عناصر خفر سواحل ''صوماليلاند'' من أجل إعدادهم لتنفيذ عمليات اعتراض للسفن أكثر تعقيدا. ووثبت أن هذا الاستثمار كان مجديا حيث نجح عناصر خفر سواحل ''صوماليلاند'' في تنفيذ عدة عمليات تستهدف الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتهريب السلع والبشر والأحياء البرية والاتجار بها، إضافة إلى عمليات البحث والإنقاذ. وفي أواخر عام ٢٠١٧، تم إنشاء غرفة عمليات بربرة في إطار مبادرة الاتصالات البحرية. غير أن إعصارا هبّ في منتصف عام ٢٠١٨ أدى إلى تدمير سقف الغرفة ومعظم المعدات. ويعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة خفر سواحل ''صوماليلاند'' في تأمين مرفق

جديد لغرفة العمليات واستبدال جميع المعدات المعطوبة. كما أنجز المكتب تدريبا على إدارة المخازن والمخزون ليتزامن ذلك مع نقل المسؤولية عن مناطق التخزين الهندسية الممولة من المكتب.

جيم – المسائل المتعلقة بالمجتمع المحلي

٢٣ – تواصل وزارة الثروة السمكية والموارد البحرية التابعة لحكومة الصومال الاتحادية تحديد أنشطة صيد الأسماك في منطقتها الاقتصادية الخالصة بمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بتبادل معلومات مع الوزارة كان قد تم جمعها من رصد سفن الصيد التي تعمل بصورة غير مشروعة في المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلد. وقد مكّن تبادل المعلومات الوزارةَ من مواصلة اعتقال المشتبه بهم ومحاكمتهم، ومطالبة البلدان التي تسجَّل فيها سفن الصيد غير المشروع بوقف هذه الممارسة، وذلك من أجل مكافحة أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم قبالة الساحل الصومالي والقضاء عليها. ولا يزال يتعين على حكومة الصومال الاتحادية القيام بالمزيد من العمل لوضع إطار قانوني ملائم مزوّد بصلاحيات الإنفاذ واتفاقات إقليمية لتمكين الحكومة من اتخاذ إجراءات فعالة بحق الأشخاص الذين يلقى القبض عليهم.

٢٤ – وأكمل برنامج ”القبض على الفاعل متلبسا“ (”Caught Red-Handed“) الرامي إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم جولة ثانية من حلقات العمل في تموز/يوليه ٢٠١٨، بدعم تقني من مكتب المخدرات والجريمة، والقوات البحرية للولايات المتحدة، والذراع المعنية بمصائد الأسماك الآمنة التابعة لمؤسسة مستقبل الأرض الواحدة. وكان من المقرر أصلا عقد تسع حلقات عمل لبناء القدرات من أجل مساعدة بلدان شرق أفريقيا على مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، إلى جانب وضع مبادئ توجيهية لجمع المعلومات عن سفن الصيد. واستفاد البرنامج من هيئات التنسيق الإقليمية مثل فرقة عمل FISH-i Africa، والمراكز إقليمية لتنسيق المعلومات في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، والمراكز الإقليمية لتجميع المعلومات الاستخبارية في مدغشقر وسيشيل، لتحسين الوعي بالمجال البحري، وتبادل المعلومات، وزيادة الامتثال لقوانين مصائد الأسماك الإقليمية. ويشمل الشركاء حكومات جزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وسيشيل والصومال وكينيا ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق.

٢٥ – ويشكل إنشاء اقتصاد أزرق مراعٍ للبيئة والموارد البحرية سمة رئيسية ضمن الاستراتيجية الصومالية للأمن البحري والموارد البحرية، وهي سمة سوف تستلزم زيادة في أعمال الشرطة والأمن في البلدات الساحلية، فضلا عن الاستمرار في قمع القرصنة. وسيكون من الصعب تحقيق السلام والانتعاش الاقتصادي دون تحسين الأمن البحري. ومع ذلك سيظل تحقيق الأمن البحري مراوغا طالما بقيت المنطقة غير مستقرة. ولا يزال التهديد الذي تشكله القرصنة ونفوذ زعماء عصابات القرصنة وميليشياتهم يقوضان جهود التنمية الساحلية.

رابعا – التعاون الدولي

ألف – فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال

٢٦ – عقد فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال دورته العامة الحادية والعشرين في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨. وحضر الاجتماع ممثلون

عن البلدان التالية: الاتحاد الروسي وإسبانيا وأستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وباكستان والبرتغال وبنما وتركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا والدانمرك وسري لانكا والسويد وسيشيل والصومال والصين وفرنسا وقطر وكينيا ومدغشقر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموريشيوس والنرويج والهند وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان. وضم الوفد الصومالي ممثلين عن حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء و ''صوماليلاند''. وحضر الدورة أيضا العديد من ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ومنظمات القطاع الخاص. واستضافت الدورةَ لجنةُ المحيط الهندي وترأسها وزير خارجية موريشيوس. وترأست موريشيوس الاجتماع العام بوصفها رئيسة اللجنة، وشاركت اللجنة في استضافة الاجتماع العام باعتبارها تتولى أمانة فريق الاتصال.

٢٧ - ولا يزال فريق الاتصال يمثل آلية مهمة وجهة اتصال حيوية لجهود التنسيق الدولية بين جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات الفاعلة من غير الدول المعنية بالتصدي للقرصنة قبالة سواحل الصومال تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٥١ (٢٠٠٨). وتمت في إطار الاجتماع العام لفريق الاتصال إعادة تأكيد التزام الفريق بالهدف المتمثل في عدم السماح بوقوع ''أي بحّار أو سفينة'' في قبضة القراصنة الصوماليين، وذلك من خلال الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي. وأشاد الاجتماع العام بأفرقته العاملة والجهات الأخرى التي تنفذ أهداف فريق الاتصال الرامية إلى المساعدة على الحد من وقوع هجمات القرصنة في المنطقة.

٢٨ - وسبق الاجتماعَ العام اجتماعٌ للجنة تنسيق الأمن البحري شارك فيه ممثلون عن المجتمع الدولي والجهات المانحة والوكالات المنفذة، ولجنة تنسيق الأمن البحري و ''صوماليلاند'' لمناقشة الأولويات والتقدم المحرز على صعيد الاستراتيجية الصومالية للأمن البحري والموارد البحرية. وأعرب أعضاء فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال عن تقديرهم للجهود المستمرة المبذولة لتعزيز القدرات الصومالية. وأحاط الاجتماع العام علما بأن عملية بناء قدرات التنسيق الصومالية قد انبثقت عنها لجنة للتنسيق البحري الوطني تعمل بكامل طاقتها وتجتمع في إطارها الحكومة الاتحادية ووزاراتها والولايات الاتحادية الأعضاء لتقييم أولوياتها المشتركة.

٢٩ - وأحاط فريق الاتصال بالنتائج الرئيسية التي انبثقت عن حلقة العمل الرفيعة المستوى المعقودة بشأن تنفيذ مدونة جيبوتي لقواعد سلوك وتعديل جدة لعام ٢٠١٧، الذي عقدته المنظمة البحرية الدولية واستضافته المملكة العربية السعودية في جدة خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨. وأكد فريق الاتصال، على نحو ما أُعلن في حلقة عمل جدة، أن القرصنة قبالة سواحل الصومال محصورة ولكنها لا تزال تشكل تهديدا يتطلب حلا شاملا طويل الأجل. وينبغي أن يستند هذا الحل إلى آلية يتعين أن تتفق عليها الدول الأعضاء في المنطقة للمساعدة في بناء القدرات الإقليمية تحقيقا لأهداف تعديل جدة.

٣٠ - وأثنى الاجتماع العام على الصندوق الاستئماني لتلبيته للاحتياجات العاجلة والقصيرة الأجل المتعلقة بإلقاء القبض على القراصنة ومحاكمتهم وإعادتهم إلى أوطانهم. وأثنى أيضا على الصندوق الاستئماني لمساعدة الصومال على تطوير القدرة على ردع القرصنة على المدى الطويل، بما في ذلك عن طريق توفير العمالة البديلة ومصادر الإيرادات للمجتمعات الساحلية الصومالية، والاستثمار في بناء الهياكل الأساسية القانونية والإدارية والبحرية للبلد، وذلك بهدف معالجة المسائل المحددة التي تكمن

في جذور القرصنة. وأقر الاجتماع العام أهمية الصندوق الاستئماني، وأكد من جديد دعمه المتواصل له وأعرب عن القلق إزاء الاتجاه إلى تقليل التمويل واحتمال إغلاق الصندوق الاستئماني بنهاية عام ٢٠١٨إذا لم تقم الجهات المانحة بزيادة الدعم.

باء - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال

٣١ - لا يزال الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال الذي أُنشئ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ برعاية فريق الاتصال، يزود الصومال والدولة الأخرى الموجودة في منطقة المحيط الهندي بالمساعدة المالية من أجل تعزيز قدراتها القضائية على مكافحة القرصنة من خلال عمليات الملاحقة والاحتجاز. وتتضمن عضوية مجلس الصندوق الاستئماني للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى تموز/يوليه ٢٠١٨ الدول التالية: ألمانيا والإمارات العربية المتحدة وجيبوتي وسيشيل والصومال وكينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا (إلى جانب النرويج) والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ويشمل المراقبون الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، ولجنة المحيط الهندي، وشركة M&C Saatchi World Services.

٣٢ - وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨، عقد الصندوق الاستئماني اجتماعه العشرين في نيروبي، برئاسة إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة. وخلال الاجتماع، أقر المجلس المشروع رقم ٩٠ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٠٥٥ ١٤٩ دولارا) لتجميد واسترداد الأصول والأموال المجمعة عن طريق القرصنة والفدية، الذي تم الاضطلاع به في إطار فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون التابعة لفريق الاتصال؛ والمشروع رقم ٩١ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٠٤٩ ١٥٥ دولارا) الذي سيتم تمويله جزئيا بمبلغ ٠٠٠ ٦٥ دولار لتوفير تدريبات حية للمدعين العامين المعنيين بالقرصنة في الصومال، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويبلغ مجموع نفقات هذين المشروعين الجديدين ٠٥٥ ٢١٤ دولارا. وأعطي المرفق المعجّل أيضا مبلغا إضافيا قدره ٠٠٠ ٥٠ دولار.

٣٣ - وبالرغم من أن المجلس وافق على المشاريع الأربعة التي عُرضت عليه، لن تُصرف الأموال المرصودة للمشاريع المتبقية لحين ورود مساهمات جديدة كافية. وناقش المجلس أيضا ما إذا كان سيُبقي على الصندوق الاستئماني، بالنظر إلى أن المدير، وهو مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد أشار بوجوب أن يكون رصيد الصندوق مليون دولار بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر لتجنّب الإقفال المالي بسبب عدم استيفاء الشروط. وخلال السنتين الماضيتين، لم يستوفِ الصندوق شروط الصناديق الاستئمانية التي تديرها الأمم المتحدة. وقرر المجلس الإبقاء على الصندوق الاستئماني ويعتزم التماس الدعم من جهات مانحة جديدة.

٣٤ - ومنذ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تلقى الصندوق الاستئماني مبلغا إجماليا قدره ٧٦٠ ٦٨٩ ١٤ دولارا من ٢٠ جهة مانحة. ويبلغ الرصيد الإجمالي الحالي للصندوق الاستئماني الحالي بعد احتساب جميع نفقات المشاريع الجديدة والحالية ٢٥٠ ٦ دولارا. وفي عام ٢٠١٦، بلغ معدل سداد المنظمات المشاركة لنفقات المشاريع ٨٧,١٥ في المائة، وهو معدل يتجاوز بصورة ملحوظة المعدل المسجل عام ٢٠١٦ البالغ ٧٥,٢٥ في المائة. وتشمل الإنجازات التي أبلغ عنها الصندوق الاستئماني

في عام ٢٠١٧ تسجيل ٢٠٠ سفينة في النظام الآلي لتحديد الهوية للصيادين الصوماليين في إطار المشروع رقم ٨٠ لمنظمة الأغذية والزراعة ونشر هذه السفن، واحتجاز ونقل العديد من المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة، بما في ذلك عمليات الإعادة إلى الوطن التي نفذها مكتب المخدرات والجريمة لفائدة ما عدده ٢٩ صوماليا أُطلق سراحهم من السجون في البلدان الإقليمية التي تلاحق جرائم القرصنة (جمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل وكينيا).

٣٥ - وفي اجتماع عُقد في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨، أشار أعضاء مجلس الصندوق الاستئماني إلى أن القرصنة لا تزال تحدث وإن كانت لا تتم بنجاح، ولا تزال هناك حاجة حقيقية لاحتجاز ومحاكمة أولئك الضالعين في أعمال القرصنة البحرية من أجل تيسير عمل الصندوق الاستئماني. وعلم المجلس من حكومة سيشيل أن عددا قليلا من الزوارق التي على متنها قراصنة صوماليين ومعدات صومالية من أجل شن هجمات قد تم إنقاذها بينما كانت تطفو في مياه سري لانكا والملديف. واعتبر المجلس أن هذه التطورات تدل على أن التقدم الكبير المحرز في التصدي للقرصنة لا يزال عرضة لتقويضه بسهولة.

خامسا - أنشطة الأمن البحري الاستراتيجية

ألف - بناء القدرات على الصعيد الدولي

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية تحليلا لثغرات الإطار التشريعي والسياساتي الصومالي المتعلق بالمحيطات إلى حكومة الصومال الاتحادية وقدمت إحاطة ثانية للبرلمانيين الصوماليين في مقديشو لتوعينهم بالإطار القانوني ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. واختتمت هذه الأنشطة برنامج الشعبة لبناء قدرات الصومال في إطار مشروع الصندوق الاستئماني رقم ٦١، الذي قدمت في إطاره أيضا إحاطة للبرلمانيين الصوماليين في مقديشو؛ وبرنامجا تدريبا للمسؤولين الحكوميين الصوماليين والممثلين الإقليميين فيما يتعلق بالاتفاقية؛ وتدريبا في نيويورك لاثنين من المسؤولين الصوماليين في إطار زمالة استراتيجية خاصة للصومال. وتعمل الشعبة حاليا مع حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على تنفيذ برنامج تدريبي متقدم يرمي إلى تعزيز نتائج المشروع رقم ٦١، الذي سيوفر مساعدة تقنية مكيفة من أجل تعزيز قدرة الصومال على تخطي العقبات التشريعية في تطوير قطاعاته البحرية وتنمية موارده البحرية تنمية مستدامة بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

٣٧ - وتساعد الأفرقة العاملة التابعة لفريق الاتصال في تنسيق بناء القدرات على الصعيد الإقليمي من خلال الربط بين بلدان المنطقة. وقد قرر الفريق العامل المعني ببناء القدرات على الصعيد الإقليمي، في اجتماعه الأول في عام ٢٠١٨، إقامة تحالف أوثق مع فريق مدونة جيبوتي لقواعد السلوك التابع للمنظمة البحرية الدولية لتحقيق قدر أكبر من التآزر، إذ أن عدة بلدان ممثلة في كلتا الآليتين. وتتولى كينيا منصب الرئيس المشارك على الصعيد الوطني وتتولى السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الافريقي منصب الرئيس المشارك على الصعيد الإقليمي وتضطلع مؤسسة مستقبل الأرض واحدة بمهام الأمانة. وستعقد اجتماعات الفريق العامل المعني ببناء القدرات على الصعيد الإقليمي إلى جانب الاجتماعات التنسيقية للجهات الموقعة على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك.

باء - الأنشطة البحرية قبالة سواحل الصومال

٣٨ - ظلت منظمة حلف شمال الأطلسي ملتزمة بإنفاذ السلام والأمن والاستقرار بشكل فعال في المنطقة، على الرغم من إنهاء عمليتها المسماة عملية درع المحيط، التي نفذتها فرقة العمل المعنية بمكافحة القرصنة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وواصلت منظمة حلف شمال الأطلسي عملها في المنطقة عن طريق دعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وتواصل إحاطتها بالأحوال البحرية وشراكاتها الوثيقة مع جهات فاعلة دولية أخرى في مجال مكافحة القرصنة، بما في ذلك مركز الشحن التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي في المملكة المتحدة الذي يتواصل بانتظام مع أوساط النقل البحري على الصعيد العالمي. وظلت منظمة حلف شمال الأطلسي تشارك بنشاط أيضا في منتديات لمكافحة القرصنة مثل فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

٣٩ - والقوات البحرية المشتركة هي شراكة عالمية تضم ٣٣ بلدا يجمعها هدف مشترك يتمثل في تنفيذ عمليات أمنية بحرية تعزز الأمن والاستقرار والرخاء على نطاق حوالي ٣,٢ مليون ميل مربع من المياه الدولية في هذه المنطقة. وتتشكل القوات البحرية المشتركة من ثلاث فرق عمل تشمل فرقة العمل المشتركة ١٥١ (المنشأة عام ٢٠٠٩) التي تركز تحديدا على تعطيل أعمال القرصنة والسطو المسلح في البيئة البحرية قبالة سواحل الصومال. وتهدف فرقة العمل المشتركة ١٥١ إلى بناء القدرات وتحسين القدرات ذات الصلة للشركاء الإقليميين لضمان حرية الملاحة وحماية التجارة البحرية العالمية. وبالتعاون مع القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال وجهات موفِدة مستقلة، تساعد فرقة العمل المشتركة ١٥١ على خفر ممر العبور البحري الآمن، وبذلك تشكل رادعا للهجمات.

٤٠ - وتملك القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال قوة مكرسة متعددة الجنسيات لمكافحة القرصنة تسمى عملية أتلانتا وتتألف من سفينتين حربيتين، وطائرتين بحريتين للدوريات وما يصل إلى ٨٠٠ فرد. وتمتد عملياتها من جنوبي البحر الأحمر إلى غربي المحيط الهندي وحتى جنوب مدغشقر. وببلوغها الآن عامها العاشر، لقد وفرت القوة البحرية بنجاح الحماية إلى سفن مساعدات إنسانية تحمل أكثر من ١,٧٥ مليون طن من مساعدات برنامج الأغذية العالمي إلى الموانئ الصومالية، وإلى سفن الدعم التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويحدث ذلك في وقت يشهد فيه القرن الأفريقي مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، مدد الاتحاد الأوروبي عملية أتلانتا إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

٤١ - ومركز الأمن البحري - القرن الأفريقي جزء لا يتجزأ من عملية أتلانتا. إذ يوفر الإحاطة بالأحوال البحرية على مدار الساعة للوكالات البحرية وحرس السواحل ووكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم. ويحتفظ المركز أيضا بتفاصيل السفن العابرة عن طريق التسجيل الطوعي، على النحو الموصى به في الإصدار الخامس *لأفضل الممارسات الإدارية*، بالاقتران مع عمليات التجارة البحرية التابعة للمملكة المتحدة؛ ويصنف احتياجات القوافل والحماية في ممر العبور البحري الآمن الذي أنشئ حديثا؛ ويعمل بمثابة قناة لنشرات منتظمة (مشتركة بين القوة البحرية للاتحاد الأوروبي والقوات البحرية المشتركة) لتقييم المخاطر ومتعلقة بالحوادث صادرة لفائدة النظراء في قطاع النقل البحري العالمي.

٤٢ - وقدمت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي والقوات البحرية المشتركة أحدث تقييماتها للمخاطر التي تهدد متعهدي قطاع النقل البحري والممثلين العسكريين في مؤتمر آلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات

المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٨ في البحرين وإلى الممثلين الحكوميين في اجتماع فريق الاتصال المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٨ في نيروبي. وخلص التقييم الرئيسي إلى أنه لا توجد مؤشرات أو إنذارات تكتيكية توحي بتجدد أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال. ومع ذلك، لا يزال يعيش زعماء عصابات القرصنة سابقا في ظل الإفلات من العقاب داخل الصومال، حيث ما زالت مختلف شبكاتهم سليمة نسبيا وتتسم بالانتهازية. ولا يوجد قانون اتحادي صومالي لمكافحة القرصنة، والسهولة التي يمكن بها للمجتمعات المحلية الساحلية أن تحصل على الأسلحة والزوارق تجعل القرصنة نشاطا سهلا للمبتدئين، كثيرا ما يبرر بمقولات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم السائدة بين بعض المجتمعات الصومالية ومجتمعات الشتات.

٤٣ - وبالإضافة إلى القوة البحرية للاتحاد الأوروبي والقوات البحرية المشتركة، ما زالت قوات بحرية لفرادى الدول الأعضاء (جهات موفدة مستقلة) مثل الاتحاد الروسي، وجمهورية إيران الإسلامية، والصين، والهند، نشارك في آلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات وتحافظ على الأمن البحري قبالة سواحل الصومال بحماية السفن التجارية وحراستها. وستستضيف القوات البحرية المشتركة المؤتمر المقبل لآلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات في البحرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

سادسا - المسائل القانونية والقضائية الدولية، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان

ألف - الأطر القانونية والتعاون

٤٤ - وقّعت إدارة الشؤون السياسية اتفاقا للتعاون مع لجنة المحيط الهندي في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وجاء ذلك عقب المؤتمر الوزاري المعني بالأمن البحري في غربي المحيط الهندي المشترك بين لجنة المحيط الهندي وبرنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الأمن البحري الإقليمي في شرق أفريقيا وجنوبها والمحيط الهندي، المعقود في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في موريشيوس، والذي حضره أكثر من ١٥٠ من المندوبين من ٢٥ بلدا و ١٦ من المنظمات الإقليمية والدولية. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وقعت الدول إعلان موريشيوس للأمن البحري، وهو اتفاق تعاون إقليمي يرمي إلى معالجة التحديات الأمنية البحرية الفريدة التي يشهدها غرب المحيط الهندي. وشملت التحديات الراهنة التي جرى تحديدها التدفق غير المشروع للمخدرات والأسلحة، وتهريب البشر والهجرة غير المشروعة، وزيادة القرصنة قبالة سواحل الصومال وموزامبيق، وحركة الإرهابيين عبر الحدود غير المحمية.

٤٥ - وتواصل المنظمة البحرية الدولية تقديم المساعدة إلى الدول الموقعة على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك لتنفيذ أنشطة بناء القدرات، مثل عقد حلقات عمل وطنية للأمن البحري بشأن تعزيز تنفيذ المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية. وتدعم المنظمة أيضا جهود التدريب الإقليمية مثلا في مجال الاعتراض البحري وتدريب خفر السواحل في البحر، بالتعاون مع مركز التدريب التنفيذي على الاعتراض البحري التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وحرس حدود المملكة العربية السعودية، والاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكيانات أخرى.

٤٦ - واعتُمد تعديل جدة لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك عام ٢٠١٧ من جانب أغلبية الدول الموقعة التي كانت على استعداد لتوسيع نطاق التعاون في إطار المدونة ليشمل أنشطة بحرية غير مشروعة أخرى، بما في ذلك الاتجار بالبشر والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وحتى وقت كتابة هذا التقرير،

وقع على تعديل جدة ١٥ بلدا هي إثيوبيا، والأردن، والإمارات العربية المتحدة، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، وسيشيل، والصومال، وكينيا، ومدغشقر، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، وموزامبيق، واليمن. ويتولى الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية مهام وديع سجل الاجتماع المعقود في جدة.

٤٧ - وفي الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، طلب مجلس المنظمة البحرية الدولية إلى الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية وغيرها، أن تنظر في تقديم الدعم المالي والعيني لأنشطة المساعدة التقنية الرامية إلى تنفيذ تعديل جدة لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك لعام ٢٠١٧.

٤٨ - وفي الدورة التاسعة والتسعين المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٨، أشارت لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية إلى أن المقياس ISO 28007-1:2015 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس المتعلق بشركات الأمن البحري الخاصة يمكن أن يطبق على إصدار شهادات اعتماد مستودعات الأسلحة العائمة في إطار شروط معينة. وفي مؤتمر قانوني عقد مؤخرا في كولومبو في الفترة من ٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨) نظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قُدم إطار قانوني خاص بمستودعات الأسلحة العائمة لإدراجه في الإصدار المقبل لمنشور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعنون ”الجريمة البحرية: دليل للممارسين في مجال العدالة الجنائية“. وسينشر المكتب أيضا إصدارا ثانيا من ”مبادئ توجيهية للاستعانة بأفراد الأمن المسلحين المتعاقد عليهم مع شركات خاصة“ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٤٩ - وأنشأ مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٣٦/١١، فريقا عاملا حكوميا دوليا جديدا مفتوح العضوية، لفترة تمتد حتى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وتتمثل ولاية هذا الفريق العامل في إعداد مضمون إطار تنظيمي دولي، دون الإخلال بطبيعة هذا الإطار، لحماية حقوق الإنسان وضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وسيسترشد هذه الإطار التنظيمي الدولي بوثيقة مناقشة متعلقة بعناصر وضع إطار تنظيمي دولي بشأن تنظيم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ورصدها والرقابة عليها، بالصيغة التي أعدها الرئيس - المقرر في عام ٢٠١٧، مع مزيد من المدخلات المقدمة من الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى.

باء - الإفراج عن الرهائن وجهود الدعم

٥٠ - منذ بداية عام ٢٠١٦ جرى إنقاذ ٣٠ رهينة في المجموع من خلال جهود الشراكة المعنية بمساندة الرهائن، التي تعتمد على الدعم المقدم من الجهات المانحة والصندوق الاستئماني. وجرى أخيرا في حزيران/يونيه ٢٠١٨ الإفراج عن أربعة من الرهائن الإيرانيين الثمانية التابعين لسفينة الصيد سراج (Siraj) المحتجزة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٥ الذين ظلوا في الأسر لأكثر من ثلاث سنوات في غالمودوغ على يد جماعتين مستقلتين من جماعات القرصنة، وذلك بفضل جهود حكومة جمهورية إيران الإسلامية والمفاوضين التابعين للشراكة المعنية بمساندة الرهائن. وأصلا، كان طاقم سفينة الصيد سراج يتألف من ١٧ شخصا، جرى إنقاذ ٤ منهم، وفر أحدهم، ومات ٤ منهم، وبقي ٨ في الأسر. وتواصل الشراكة المعنية بمساندة الرهائن رصد الحالة والسعي إلى إطلاق سراح الرهائن الأربعة المتبقين. وتحتجز

جماعات القرصنة عددا من الرهائن، مما يدل على مدى استمرار نشاط هذه الجماعات في وسط الصومال. وما زالت الإنتربول من خلال مبادرتها لاستخلاص المعلومات من الرهائن وقاعدة البيانات العالمية المتعلقة بالقرصنة البحرية ذات الصلة بالموضوع توفر المعلومات لوكالات إنفاذ القانون على الصعيد الدولي من أجل دعم المحاكمات المتعلقة بالقرصنة.

٥١ - وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، اعتمدت اللجنة الخاصة الثلاثية الأطراف المنشأة في إطار اتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦ تعديلا لهذه الاتفاقية لضمان دفع أجور البحارة أثناء احتجازهم من جانب القراصنة. وفي إطار هذا التعديل، يحصل البحارة وأسرهم على الأجور المتفق عليها في عقود العمل خلال فترة الأسر، بصرف النظر عن انقضاء الموعد المحدد لعقد العمل أو تقديم أي من الطرفين إشعارا بتعليق عقد العمل أو إنهائه. ويكفل التعديل أيضا للبحارة حماية حقهم في الإعادة إلى الوطن في حالة احتجازهم لفترة طويلة. وواصلت أيضا الشبكة الدولية المعنية برعاية البحارة وتوفير المساعدة لهم دعم الجهود الرامية إلى مساندة الرهائن وأسرهم خلال الأسر وبعده.

جيم - التعاون في الملاحقات القضائية المتعلقة بالقرصنة

٥٢ - ما زال تبادل تقييمات التهديدات والمخاطر البحرية وتقارير الإلمام بالحالة في الوقت المناسب يشكل نقطة ضعف تشترك فيها جميع الجهات المعنية الرئيسية. وقد عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة باعتباره أمانة فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون التابعة لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، اجتماعا في أيار/مايو ٢٠١٨ ضم مدعين عامين وموظفين مكلفين بإنفاذ القانون من ثمانية بلدان وثلاث منظمات دولية. وأعطت فرقة العمل الأولوية لثلاثة أهداف عالية القيمة من قائمة تضم ١١ هدفا، وستركز جهودها على إصدار لائحة اتهام الأشخاص المستهدفين واعتقالهم.

٥٣ - وعلاوة على ذلك، أجرت فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون دراسة لتحديد التدفقات المالية ومواقع تخزين الأصول المتعلقة بعائدات جريمة القرصنة. وفي تلك الدراسة، حُددت استثمارات يشتبه في أنها تعود إلى زعماء قراصنة ومولين للقرصنة داخل الصومال، وتشمل عدة فنادق في غالكايو وبوساسو. وفيما يتعلق بمواقع تخزين الأصول الموجودة خارج الصومال، حُددت أيضا استثمارات محتملة من جانب زعماء قراصنة ومولين للقرصنة في ثمانية بلدان في غربي آسيا، وأفريقيا، وجنوب شرق آسيا. وفي المرحلة الثانية من الدراسة، ستواصل فرقة العمل البحث عن مكان الاستثمارات وأصول زعماء القراصنة وممولي القرصنة الموجودة في الخارج.

٥٤ - وفي آذار/مارس ٢٠١٨، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالشراكة مع القوة البحرية للاتحاد الأوروبي، عملية بشأن مسار الملاحقات القضائية المتعلقة بالقرصنة في سيشيل، من أجل تحديد الاحتياجات في مجال التدريب للحفاظ على قدرات قوية على الملاحقة القضائية عن جرائم القرصنة في المنطقة. وما زالت القدرات والخبرات المكتسبة سابقا قيمة، ولكن مع مرور الوقت ونقل الموظفين، يلزم تنظيم دورات لتجديد المعلومات للحفاظ على المستوى المطلوب من الخبرة. ودعم المكتب أيضا تطوير قدرة معززة في مجال الإحاطة بالأحوال البحرية في سيشيل من خلال توفير المعدات البصرية التي تعزز فهم سطح المحيط حول سيشيل والكشف عن الأنشطة البحرية غير المشروعة.

٥٥ - ووقّعت حكومة سيشيل اتفاقا مع الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال في عام ٢٠١١ للسماح بنقل الأشخاص المدانين بارتكاب أعمال قرصنة للعودة إلى الصومال لقضاء مدة الأحكام الصادرة بحقهم.

وأعقبت ذلك مذكرة تفاهم مع كل سلطة حكومية في ”صوماليلاند“ وبونتلاند. وتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تيسير عمليات النقل هذه، وساعد ”صوماليلاند“ وبونتلاند على بناء مرافق سجون مناسبة لهذا الغرض بمنح مقدمة من الصندوق الاستئماني. غير أنه، في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، منح سجن غاروي إفراجا مبكرا لأحد القراصنة المدانين دون موافقة السلطات التي قامت بالاعتقال أو الإدانة على النحو المطلوب بموجب اتفاق النقل المبرم مع سيشيل عام ٢٠١١. فأصدر فريق الاتصال بيانا في ٧ أيلول/سبتمبر شدد فيه على أن اتخاذ أي قرار انفرادي من جانب أي ولاية اتحادية عضو سيقوض على نحو خطير الإجراءات الجماعية التي اتخذها المجتمع الدولي على مدى السنوات العشر الماضية والتي أسهمت في الحد من أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال. وفي ذلك البيان، ذكر أيضا فريق الاتصال السلطات الصومالية بضرورة احترام الأحكام الصادرة عن محاكم الدول التي جرت فيها المحاكمات، مشيرا إلى أن أي مقترح لتعديل الأحكام ينبغي أن يتسق مع الاتفاقات القائمة. وأشار كذلك إلى أن أعضاء فريق الاتصال أعربوا عن بالغ قلقهم من العواقب المحتملة لذلك الإفراج، إذ أنه يُوجِد سابقة خطيرة للإفراج المبكر عن قراصنة مدانين آخرين يقضون مدة عقوباتهم في مناطق مختلفة من الصومال.

سابعا – ملاحظات

٥٦ – ما زالت جهود المجتمع الدولي الجارية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال بالغة الأهمية بالنسبة للمنطقة. وينبغي مواصلة تشجيع الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية في تأمين مجالها البحري والسعي إلى إبرام اتفاقات مع الولايات الاتحادية الأعضاء. وإن تولي الشعب الصومالي لزمام تدابير مكافحة القرصنة أمر أساسي لأنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم دون مشاركة كاملة من جانبه.

٥٧ – ولا يمكن التصدي للقرصنة بمعزل عن التنمية المستدامة، التي تشمل كفالة مستقبل أكثر استقرارا وأمنا للصومال. ويكمن الحل الدائم لمواجهة القرصنة في الداخل، من خلال تهيئة فرص اقتصادية وإيجاد مصادر بديلة لتوليد الدخل للقراصنة المحتملين، إلى جانب تحسين الآفاق بالنسبة للأجيال الحالية والقادمة من سكان الصومال. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة للحكومة الاتحادية وشعب الصومال في هذا الصدد.

٥٨ – ويجب تعزيز القدرة على الصمود في الأجل الطويل في وجه القرصنة. وتقدر الأمم المتحدة الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات الصومالية والشركاء الدوليون في هذا الصدد، بما في ذلك عملها على سن تشريعات بحرية خاصة، واستئناف اجتماعات اللجنة الوطنية للتنسيق البحري، ووضع آليات إدارية وقضائية محددة للتصدي للقرصنة، بما في ذلك إنشاء هيئة للإدارة البحرية. ويُرحَّب بتجديد التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في عام ٢٠١٨، لإبرام اتفاقات من أجل تحديد مهام الشرطة البحرية وحرس السواحل، وبشأن تقاسم إيرادات الموارد، وإعادة لجنة تنسيق الأمن البحري إلى وضعها السابق، وتنفيذ أولويات الاستراتيجية الصومالية للأمن البحري والموارد البحرية.

٥٩ – وأكرر دعوتي حكومة الصومال الاتحادية إلى الانضمام إلى العديد من المعايير والاتفاقيات الدولية البحرية والخاصة بمكافحة القرصنة، والتعجيل بتوقيع الاتفاقات البحرية الإقليمية والمصادقة عليها، وأن تصبح دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأدعو جميع الأطراف على مستوى الدولة والمستوى الاتحادي في الصومال إلى احترام الاتفاقات الدولية لتسليم المطلوبين فيما يتعلق بجميع القراصنة المدانين المعادين إلى الصومال لقضاء فترات أحكامهم.

٦٠ - ويشاد بالاستجابة السريعة للحوادث من جانب القوات البحرية الدولية، وكذلك بإلقائها القبض على ستة قراصنة مشتبه فيهم في عرض البحر. ويدُل انخفاض عدد الحوادث على مدى السنة الماضية على استمرار فعالية تدابير مكافحة القرصنة وأثرها الرادع.

٦١ - وأشيد أيضا بالعمل الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون التابعة لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وشبكة الادعاء العام التابعة لمنتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية، والمنتدى القانوني الافتراضي، في تيسير فعالية الملاحقات القضائية للضالعين في الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم البحرية على نطاق المحيط الهندي. ويجب علينا أن نواصل مكافحة القرصنة عن طريق الحد من الجريمة المنظمة عبر الوطنية ذات الصلة بها. وينبغي لكل دولة عضو أن تكفل وجود الآليات التشريعية والمالية المناسبة لتتبع المكاسب غير المشروعة من القرصنة على سواحلها ووقفها واسترجاعها. ويجب أن يظل استهداف زعماء عصابات القراصنة وممولي القرصنة والشبكات الإجرامية مسألة ذات أولوية بالنسبة للدول الأعضاء.

٦٢ - وأشكر حكومة موريشيوس على ما قامت به من قيادة في إطار توليها رئاسة فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ولجنة المحيط الهندي على توليها أمانة فريق الاتصال في السنتين المقبلتين. وينبغي لفريق الاتصال، والقوات البحرية الدولية، والمجتمع الدولي، والسلطات الاتحادية والإقليمية وسلطات الولايات في الصومال أن يواصلوا العامل معا من أجل مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي المنطقة عموما. ومن الحيوي أن يزيد أعضاء فريق الاتصال تبرعاتهم إلى الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال كي يظل قادرا على أداء مهامه. وقد نفذ الصندوق الاستئماني، بالتعاون مع الشركاء، عدة مبادرات مهمة في مجال مكافحة القرصنة، بما في ذلك آلية التمويل المعجل التي تواصل تمويل الملاحقات القضائية المتعلقة بأعمال القرصنة.

٦٣ - وينبغي الإفراج فورا ودون شروط على جميع البحارة والمدنيين الذين ما زالوا محتجزين كرهائن في الصومال. وفي هذا الصدد، أشيد بالعمل الذي تقوم به الشراكة المعنية بمساندة الرهائن التي ساعدت على إطلاق سراح ٤٤ رهينة حتى الآن، إذ لم يبق في الأسر سوى ٤ رهائن، وأكرر دعوتي جميع الشركاء إلى المساعدة على تخفيف العبء على ضحايا القرصنة وأسرهم، بوسائل منها التبرع لصندوق أسر ضحايا القرصنة والشراكة المعنية بمساندة الرهائن.

٦٤ - وفي الختام، أشكر المجتمع الدولي، ومجلس الأمن، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية والجيش والقوات البحرية، وقطاع النقل البحري والقطاع الخاص، على ما قدموه من إسهامات في مكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال خلال العقد الماضي. فلولا التزامهم لما كان من الممكن تحقيق النجاح في الحد من خطر القرصنة.

المرفق الأول

مســـاهمات الدول الأعضـــاء والجهات المراقبة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال

قدمت البيانات التالية من الدول الأعضاء استجابة لقرار مجلس الأمن ٢٣٨٣ (٢٠١٧):

١ - تحافظ أســـتراليا على التزام قوي بالأمن البحري في المياه المتاخمة لشـــبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي والمنطقة. وتعاونها المســـتمر مع العمليات البحرية للقوات البحرية المشـــتركة، من خلال إيفادها الســفينة وارامونغا (Warramunga) في الفترة من تشـرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، يعكس دعمها للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن البحري والاســـتقرار والازدهار في المنطقة. ويعمل أفراد تابعون لقوة الدفاع الأســـترالية في القوات البحرية المشـــتركة في المقر في البحرين، دعما للأنشـــطة الإقليمية الجارية، بما في ذلك مكافحة القرصـنة. وتعمل أســتراليا بنشــاط مع المنظمات الإقليمية العاملة في مجال مكافحة القرصنة مثل فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وهي طرف في اتفاق التعاون الإقليمي لمكافحة أعمال القرصـنة والسـطو المسـلح التي تسـتهدف السـفن في آسـيا، وتســـاهم في أنشـــطة إنفاذ القانون وجهود بناء القدرات على الصـــعيد الإقليمي من خلال التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٢ - ومنذ عام ٢٠٠٨، أوفدت الصين ما يصل إلى ٩٢ سفينة حربية للمشـاركة في مهمات حراسة ٦ ٥١٨ سفينة؛ وقدمت المساعدة لأكثر من ٦٥ سفينة معرضة للخطر؛ وطردت ما يزيد على ٣ ٠٠٠ سفينة مشبوهة من المنطقة. وما زالت مساهمات الصين في مكافحة القرصنة تساعد على وقف أنشطة القراصـنة الصـوماليين وحماية التجارة الدولية وشـحنات المعونة. وتدعم الصـين جميع الجهود التي تبذلها حكومة الصـــومال الاتحادية لتحقيق المصـــالحة الاجتماعية، ومكافحة الإرهاب، وإعادة الإعمار على الصعيد الوطني، وتسلم بضرورة مكافحة القرصنة برا وبحرا.

٣ - وتجري البحرية الهندية دوريات لمكافحة القرصــنة في خليج عدن منذ ٢٣ تشــرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وحتى ٧ تشــرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، حرســت ٧ ســفن بأمان ٦٠ ســفينة (٥٢ منها ترفع أعلاما أجنبية، و ٨ منها ترفع العلم الهندي، أو ترفع علم برنامج الأغذية العالمي) عبر ممر العبور الموصـــى به دوليا. والهند عضو في فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وتشارك في منصة ”ميركوري“ للاتصالات الإلكترونية التي أنشئت لتنسيق جهود مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن. وستنشئ الهند أيضا مركزا إقليميا لتجميع المعلومات للإسهام في جهود تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة القرصنة.

٤ - وتســـاهم ليتوانيا بضـــابط عســـكري واحد يعمل في مقر عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، عادت المفرزة الليتوانية المســتقلة لحماية الســفن بعد أن كانت موفدة لأغراض تنفيذ العمليات في المنطقة.

٥ - وجرَّمت المكسيك أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر بموجب قانونها الجنائي الاتحادي، في حين أن قانونها للملاحة والتجارة البحرية يشـــمل أحكاما لمكافحة القرصـــنة والاتجار غير المشـــروع

والجرائم الأخرى في عرض البحر. وتنشر المكسيك تقارير في الوقت المناسب في قاعدة النظام العالمي المتكامل للمعلومات المتعلقة بالنقل البحري التابعة للمنظمة البحرية الدولية[1] لتنبيه البحارة من أي تهديدات محتملة للملاحة ومنع هجمات القراصنة. وبوصف المكسيك دولة من الدول الموقّعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فهي تشجع تعزيز التعاون للتصدي للضالعين في أعمال القرصنة داخل أراضيها وكذلك على نطاق الولايات القضائية الوطنية والدولية. وفي إطار الإنتربول، تيسر المكسيك تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وتواصل في الوقت نفسه تعاونها من أجل منع جريمة القرصنة والتحقيق مع مرتكبيها وملاحقتهم.

٦ - وتصدر هيئة القطاع البحري الفلبينية بانتظام إخطارات بحرية للسفن التي تعبر سواحل الصومال، تتضمن معلومات بشأن التدابير الوقائية، وتوصيات إلى شركات النقل البحري وأطقمها لمنع وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. وتشارك الفلبين أيضا في القوات البحرية المشتركة.

٧ - والبرتغال عضو نشط في فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وشاركت في الاجتماع العام الأخير المعقود في نيروبي في تموز/يوليه ٢٠١٨، الذي أكدت فيه من جديد أهمية البعد القانوني في مكافحة القرصنة. وشاركت البرتغال في رئاسة المنتدى القانوني الافتراضي (أو ”المنتدى القانوني المعني بالقرصنة“) مع موريشيوس. وشددت على أنه ما زالت هناك تحديات قانونية ينبغي معالجتها بسبب ديناميات الأمن البحري من حيث التهديدات والسياق والاستجابات. وما زالت البرتغال ملتزمة بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الصومال، بتوفير الموظفين البحريين والعسكريين لعملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال.

٨ - وتواصل السويد تقديم دعمها لمكافحة القرصنة في المنطقة. ففي خريف عام ٢٠١٧، ساهمت السويد بزورقين هجوميين سريعين مزودَين بـ ٤٠ من الأفراد العسكريين المسلحين لفائدة عملية أتلانتا، فضلا عن إيفاد ثلاثة أفراد للعمل في مقر عملية أتلانتا. وعلاوة على ذلك، السويد هي أحد المساهمين الرئيسيين بالأفراد لبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، بما يكفل مواصلة تلبية احتياجات معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة في الأجل الطويل.

٩ - وساهمت تركيا في فرقة العمل المشتركة ١٥١ بإيفاد ٣ فرقاطات خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وهي: *غيرسون، وغوكسو، وغيليبولو*. ومنذ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أوفدت تركيا ممثلين للشؤون البحرية إلى مقر فرقة العمل المشتركة ١٥١ في البحرين لفترات دامت ستة أشهر، من أجل دعم عمليات مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال. وتولت القوات البحرية التركية قيادة فرقة العمل المشتركة ١٥١ في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وكان ذلك للمرة الخامسة بعد توليها القيادة في أعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

---

(١) النظام العالمي المتكامل للمعلومات المتعلقة بالنقل البحري بوابة للإبلاغ على شبكة الإنترنت خاصة بقطاع النقل البحري، تستضيفها المنظمة البحرية الدولية.

المرفق الثاني

خريطة تبين أنشـــطة القراصـــنة قبالة ســـواحل الصـــومال خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧

